الهند لباكستان: «ستدفعون ثمن» الهجوم على معسكر للجيش في كشمير

جنود هنود في جامو وكشمير

نيودلهي – «وكالات»: هددت الهند باكستان بأنها ستدفع «ثمن هذا الحادث المؤسف» بعد هجوم عنيف شنه متشددون على معسكر للجيش في ولاية جامو وكشمير الشمالية، وأثار توترا بين البلدين النوويين.

وقالت وزيرة الدفاع الهندية نيرمالا سيتارامان للصحافيين مساء الإثنين، إن لدى الجيش الهندي الكثير من الأدلة التي تثبت أن «من يحرك الإرهابيين هناك في باكستان».

ويعد هجوم يوم السبت الماضي على المعسكر القريب من جامو، العاصمة الشتوية لولاية جامو وكشمير، الأسوأ منذ أشهر وأسفر عن مقتل ستة جنود ووالد جندي وإصابة عشرة أشخاص بينهم نساء وأطفال.

وقال مسؤولون هنود إن ثلاثة متشددين على الأقل قتلوا ليرتفع بذلك عدد القتلى إلى عشرة.

وقالت سيتارامان: «توسع باكستان قوس الإرهاب... وتلجأ إلى انتهاك وقف إطلاق النار لمساعدة عمليات التسلل... ستدفع باكستان ثمن هذا الحادث المؤسف».

وقال مسؤولون هنود إن المهاجمين المدججين بالسلاح الضالعين في هجوم يوم السبت، أعضاء في جماعة جيش محمد المتشددة ومقرها باكستان.

وانتقد مسؤولون باكستانيون الهند لتسرعها في استخلاص النتائج قبل التحقيق الشامل.

وتتهم الهند باكستان منذ وقت طويل بتدريب وتسليح المتشددين ومساعدتهم على التسلل عبر خط المراقبة إلى جامو وكشمير، الولاية الهندية الوحيدة التي تقطنها أغلبية مسلمة.

ورفضت باكستان المزاعم الهندية الأخيرة، وتنفي تقديم أي عون مادي لمقاتلين في كشمير.

وقالت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان إن مثل هذه الاتهامات تنبع من محاولات الهند لصرف الانتباه عن «إرهاب الدولة» الذي تمارسه في المنطقة ووحشيتها في التعامل مع سكان كشمير المسلمين العزل.

الشرطة الألمانية: الإرهاب يضعنا أمام تحديات خاصة

برلين – «وكالات»: صرح قائد القوات الخاصة بالشرطة الاتحادية بألمانيا «جي إس جي9» بأن إرهاب المتطرفين يضع القوات الخاصة أمام تحديات كبيرة للغاية.

وقال يرومه فوكس: «يتعين علينا دائما العمل بقوة والتدريب وتبادل المعلومات مع وحدات أخرى».

وتابع: «لا يمكنني أبدا قول إننا حققنا 100 في المئة من ذلك، ولكننا نحاول تهيئة أنفسنا لهذه الأوضاع بأقصى قدر ممكن».

وأضاف أنه «سيتم زيادة حركية القوات الخاصة عن طريق مروحيات ومركبات ودرجة جاهزية عالية ردا على التهديد الإرهابي».

وأشار إلى توفير مشاركة في إجراءات تدريبية ليستعد أفراد الشرطة الذين لم يكن لهم أي تعامل من قبل مع إرهابيين محتملين، لمثل هذه الأوضاع على نحو أفضل.

ويشار إلى أن القوات الخاصة بالشرطة الاتحادية ستحصل على موقع ثاني لها قرب برلين بجانب موقعها في بلدة زانكت أوغوستين قرب بون، حتى يمكنها الاستجابة لأي تهديدات على نحو أسرع.

الحكم على صديقة الرئيسة السابقة بالسجن 20 عاماً

رئيس كوريا الجنوبية: أمريكا منفتحة على الحديث مع الشمال

صديقة رئيسة كوريا الجنوبية شوي سون سيل في المحكمة

سول – «وكالات»: ذكرت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء أمس الثلاثاء، أن محكمة قضت بسجن تشوي سون سيل المعروفة بـ«راسبوتين»، والمتورطة في فضيحة فساد أطاحت برئيسة كوريا الجنوبية باك كون هيه، 20 عاما، كما أمرت المحكمة تشوي بدفع غرامة بقيمة 18 مليار وون (16.6 مليون دولار).

وتتهم تشوي الصديقة المقربة لبارك، بـ18 تهمة بينها استغلال النفوذ والإكراه والرشوة، وطالبت النيابة بسجنها 25 عاما.

واعتقلت «راسبوتين» في نوفمبر 2017 باعتبارها المحرضة في سلسلة الفساد وابتزاز أكثر من 50 شركة.

من ناحية أخرى نقلت وكالة يونهاب للأنباء عن رئيس كوريا الجنوبية مون جيه–إن قوله «إن الولايات المتحدة منفتحة على الحديث مع كوريا الشمالية».

ولم تذكر الوكالة الكورية الجنوبية تفاصيل كما لم يصدر تعليق حتى الآن عن البيت الأزرق الرئاسي في سول.

وجاء هذا التصريح بعد زيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس إلى كوريا الجنوبية لحضور افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي شاركت فيها بعثة رياضية من كوريا الشمالية وحضر الافتتاح وفد رفيع المستوى من بيونغيانغ أيضا.

وقال بنس في مقابلة نشرت الأحد «إن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية اتفقتا على شروط لمزيد من التواصل الدبلوماسي مع كوريا الشمالية، مع سول في البداية، وقد يؤدي ذلك فيما بعد إلى محادثات مباشرة مع واشنطن دون شروط مسبقة».

وفي مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست على متن طائرته في طريق العودة إلى الولايات المتحدة، قال بنس إن واشنطن ستواصل «أقصى حملة ضغط» على بيونجيانج لكنها ستكون منفتحة على أي محادثات محتملة في الوقت نفسه.

وتجنب بنس الاتصال المباشر مع مسؤولي كوريا الشمالية الذين حضروا الألعاب.

تتمات

غير الكويتيين

إليه النص التالي: أ– يجوز قبول غير الكويتيين ضباطا اختصاصيين أو خبراء في الجيش مؤقتا، عن طريق الإعارة أو التعاقد، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها مرسوم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

ب – ويجوز عند الحاجة قبول تطوع غير الكويتيين ضباط صف وأفراد، وفقا للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع.

ويعامل المتطوعون من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعاملون بالجيش معاملة الكويتيين.

من جهة أخرى وافق المجلس على مشروع واقتراح قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم «12» لسنة 2015 وذلك في المداولة الأولى.

وأظهرت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم، موافقة 42 عضوا وعدم موافقة ثلاثة أعضاء، من إجمالي الحضور وعددهم 45 عضوا.

وتنص المادة الأولى على التالي «يستبدل بنصوص المواد «1 و8 و9 فقرة رابعة و11 «بند ط» و12 و13 – فقرة أولى و17 –فقرة ثانية» من القانون رقم «12» لسنة 2015 المشار إليه النصوص التالية: مادة «1»: تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى محكمة الأسرة، يكون لها مقر مستقل وتتألف من دوائر تابعة للمحكمة الكلية ودوائر أخرى تابعة لمحكمة الاستئناف، تختص دون غيرها بطعون الاستئناف عن الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الكلية المشار إليها.

يجب أن يتم إعداد مقار محكمة الأسرة في فترة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون، وإلى حين إعداد مقار المحاكم يتولى المجلس الأعلى للقضاء تحديد مقار الدوائر الخاصة بمحكمة الأسرة ضمن مقار دوائر المحاكم في كافة محافظات الكويت.

مادة «8»: ينشأ بكل محافظة مركز يلحق بمحكمة الأسرة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء الذي يقع من أحدهم على أفرادها الآخرين، ويجوز له تقديم النصح والتأهيل اللازم في مسائل الزواج والطلاق إذا رغب أطراف العلاقة الزوجية ذلك، ويصدر قرار من وزير العدل بتنظيم هذا المركز وتحديد مهامه والإجراءات التي تتبع أمامه ويكون اللجوء إلى المركز بدون رسوم.

مادة «9»: فقرة رابعة: فقرة رابعة: ويجوز للمركز عند إجراء التسوية، الاستعانة برأي أي من علماء الدين أو من الاختصاصيين الاجتماعيين أو النفسيين أو المحامين المقيدين بجدول خاص يعد لذلك في المحكمة الكلية.

مادة «11»: بند ط: ط– الإذن للولي أو الوصي بالتصرف في مال الصغير في حالة الضرورة مع مراعاة القيود بالمواد من «127» إلى «137» من القانون المدني.

مادة «12»: تخصص الجمعية العامة للمحكمة الكلية في مقر محكمة الأسرة قاضيا أو أكثر من قضاة الأمور المستعجلة، للفصل بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق فيما يأتي: أ– المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تختص بها محكمة الأسرة.

ب– منازعات وإشكالات التنفيذ الوقتية الخاصة بالأحكام والأوامر الصادرة من محكمة الأسرة ودوائرها الاستئنافية.

وتخصص الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف دوائر استئناف مستعجل للفصل في الطعون على الأحكام التي يصدرها القاضي المستعجل في مسائل محكمة الأسرة.

ويجوز للصندوق صرف مبالغ لأي من الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة على سبيل القرض، لحين صدور حكم بأحقيته وذلك وفقا للقواعد التي يحددها مجلس الإدارة، ويتم التنفيذ طبقا للقواعد التي تحددها لائحة صندوق تأمين الأسرة التي يصدرها الوزير والتي تنظم إدارة الصندوق وكيفية الصرف منه والرجوع على المحكوم عليهم بما يتم صرفه من الأعباء والتكاليف اللازمة مع مراعاة التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في هذا الشأن».

وقد رفض المجلس تعديلا يتيح للمحكمة ذاتها، تطبيق أحكام الفقه الجعفري على أتباع المذهب.

من جهة أخرى تقدم 10 نواب بطلب استعجال نظر «التشريعية»، اقتراحا بالعفو عن بعض الجرائم الخاصة بقضية «دخول المجلس»، حتى تتسنى مناقشته بجلسة 6 مارس.

«الخارجية»: تصريحات

وردا على سؤال بشأن التصعيد الفلبيني الأخير، قال الشيخ صباح الخالد: «نستنكر ونستغرب تصريحات الرئيس الفلبيني، خاصة ونحن على تواصل مستمر مع الفلبين على أعلى مستوى».

أضاف «لدينا أكثر من 170 ألفا من الجالية الفلبينية يعيشون في البلاد حياة كريمة، وهم من أقل الجاليات من حيث نسبة المشكلات»، معربا عن أسفه لأية حوادث فردية قد تحدث، و«نحن لا نتأخر عن تزويد الجانب الفلبيني بكافة نتائج التحقيقات» التي تجرى بهذا الصدد.

ورأى أن هذا التصعيد لا يخدم العلاقة بين الكويت والفلبين، مشددا على أن التعاون مهم للوصول إلى الحقائق بشأن كل تفاصيل الحوادث الفردية التي وقعت، وهذا الذي يساعد على الفهم والتعاون وزيادة العمالة الفلبينية في الكويت.

في سياق ذي صلة، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، اتخاذ حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة الخارجية، جميع القنوات الدبلوماسية بشأن موضوع تصريحات المسؤولين في الفلبين، حول العمالة الفلبينية المقيمة في البلاد.

وقال الصالح في مداخلة للوزير الصالح، في جلسة مجلس الأمة أمس، لدى مناقشة موضوع التصريحات الصادرة بخصوص العمالة الفلبينية، أن القنوات الدبلوماسية التي اتخذتها الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية «طويلة ولها آلياتها وإلواتها».

أضاف «الآن ما هو غير معلن هو التوضيح والاعتراض الذي تقوم به الحكومة، ممثلة بوزارة الخارجية من خلال القنوات الدبلوماسية، سواء من سفير الفلبين لدى الكويت أو سفير الكويت لدى الفلبين».

وأشار إلى أن الموضوع بدأ بتصريح للرئيس الفلبيني بتاريخ 19 يناير الماضي، وتلتها تصريحات أخرى لمسؤولين فلبينيين تردد التصريح ذاته.

وأوضح أنه بعد ذلك صدر تصريح عن نائب وزير الخارجية خالد الجارالله في اليوم نفسه، أعرب فيه عن الأسف والاستغراب إزاء ما ورد في تصريح الرئيس الفلبيني من معلومات مغلوطة، حول وضع العمالة الفلبينية في الكويت، وما تبعه من قرار بتعليق السماح لهذه العمالة بالقدوم إلى الكويت.

وأكد الصالح أن «الجالية الفلبينية محل تقدير مثلها مثل كل الجاليات الأخرى في الكويت»، لافتا إلى أنه «من ضمن الملاحظات التي ذكرت وفقا لتصريح لنائب وزير الخارجية، أن هناك أكثر من 270 ألف شخص من الجالية الفلبينية متواجدون في الكويت ويحظون بأفضل المعاملة مثلهم مثل الجنسيات الأخرى، وأن الشواذ عن القاعدة هي الممارسات التي تمت».

وأكد الصالح أن هذه الممارسات المنبوذة شرعا وقانونا يطبق عليها القانون بحق كل من مارسها.

وكان مجلس الأمة الكويتي قد وافق في جلسته أمس، على رسالة النائب الحميدي السبيعي، يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية، ببحث موضوع التصريحات الصادرة بخصوص العمالة الفلبينية، على أن تقدم اللجنة تقريرا بذلك إلى المجلس، في جلسة المجلس المقبلة التي ستعقد في السادس من شهر مارس القادم.

من جهة أخرى أعلن الوزير الصالح، أن دولة الكويت «قدمت احتجاجا واعتراضا عن ما تلفظت به برلمانية عراقية مؤخرا بحق الكويت».

جاء ذلك في مداخلة للوزير الصالح في جلسة مجلس الأمة أمس، ردا على ما أثاره عدد من النواب بشأن تصريح برلمانية عراقية بحق الكويت.

أضاف الصالح: «أود التأكيد أنه تم تبليغ سفير العراق لدى الكويت احتجاج الكويت، واعتراضها على ما تلفظت به برلمانية عراقية من ألفاظ غير مقبولة عن الكويت، فور تداول التصريح الإعلامي للبرلمانية».

وأوضح أنه «تم الطلب من القنوات الرسمية في العراق، ضرورة عمل ما يلزم لأخذ الإجراءات ووقف هذه التصريحات عند حدها».

وتابع: «كما أود التأكيد أننا تلقينا في أكثر من مناسبة بأن تصريح البرلمانية العراقية لا يعبر عن الموقف الرسمي للعراق، ويعبر عن رأيها فقط».

الخالد: العالم

وقال إن اجتماع التحالف الدولي اعتمد مبادئ توجيهية، بهدف ضمان استمرارية التنسيق في عدة مجالات تشمل مواصلة مكافحة تمويل ما يسمى تنظيم «داعش»، واستمرار مكافحة وصول المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتنسيق اتصالات بين دول التحالف لتخفيض قدرات التنظيم على استخدام التحريض والدعاية والتجنيد وحرمان التنظيم من القدرة على استمراره في التواصل بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأكد أن دول التحالف مستمرة مع المجتمع الدولي بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ذات الصلة بمكافحة التنظيم الإرهابي.

في الإطار نفسه شدد الشيخ صباح الخالد على ضرورة خلق آفاق جديدة وتنسيق مشترك للتحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، لوضع استراتيجية لمحاربة التنظيم الإرهابي.

وقال الخالد في افتتاح أعمال الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، «على الرغم من التطورات الإيجابية والنتائج الملحوظة على أرض الواقع، إلا أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تهديدا مباشرا من الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي أصبح من الأهمية بمكان أن يبدأ تحالفنا في خلق آفاق جديدة، في إطار استمرار الجهود الدولية والتنسيق المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، ومتابعة وتطوير الاستراتيجية التي رسمها التحالف لمحاربة تنظيم داعش».

وأعرب عن أمله بنجاح الحكومة العراقية في ملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية، لضمان عدم إفلاتهم من العقاب وفق الآلية الأممية التي أنشأها مجلس الأمن تنفيذا لقرار رقم «2379/2017»، لتعزيز القدرات القضائية الوطنية العراقية في مجال جمع الأدلة الجنائية عن جرائم داعش، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وإيقاف تدفق الإرهابيين الأجانب.

وذكر أن استضافة الكويت للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، والذي تتزامن أعماله مع أعمال اجتماعنا الوزاري للتحالف الدولي، يأتي لضمان استتباب الأمن والاستقرار ووحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه وتهيئة الظروف الملائمة للبدء بعملية إعادة الإعمار والبناء فيه.

وأكد أن استضافة الكويت لخمسة اجتماعات دولية حول مكافحة الإرهاب، تتعلق باجتماع المجموعة المعنية بالاستقرار، واجتماع المجموعة المصغرة للتحالف الدولي والاجتماع الخاص للمجموعة المعنية بالرسائل المضادة واجتماع المجموعة المعنية بمنع تمويل الإرهاب والاجتماع المعني بمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يأتي من منطلق مسؤولياتها في التحالف الدولي ضد داعش وحرصها على تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيه.

وبين الشيخ صباح الخالد أن الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش، والذي يعقد لأول مرة بعد تحرير الأراضي العراقية من قبضة ذلك التنظيم، يعكس مدى التزام الدول الأعضاء الثابت والمستمر بأهداف التحالف الدولي ضد داعش وتحقيق التعاون والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب.

وجدد تهانيه وتبريكاته لحكومة وشعب العراق الشقيق، على تحقيق انتصاراته التاريخية وتحرير أراضيه من براثن هذا التنظيم الآثم.

وأعرب عن تطلع دولة الكويت إلى تحقيق نتائج إيجابية ملموسة، تستكمل بها النجاحات التي حققها هذا التحالف وصولا لإيجاد آلية واستراتيجية دولية، يمكن الاستعانة بها وتطبيقها على أرض الواقع حماية وصونا للمجتمع الدولي من أقاني التطرف والإرهاب.

من جهته تعهد وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون بتقديم 200 مليون دولار، لدعم جهود التحالف الدولي ضد ما يسمى تنظيم «داعش» في سوريا.

وقال تيلرسون في افتتاح أعمال الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد «داعش»، بالتزامن مع مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، إن التحالف الدولي نجح بتحرير نسبة 98 في المئة من الأراضي العراقية والسورية، فيما تمكن العديد من النازحين من العودة إلى ديارهم.

أضاف أن «داعش» لا يزال يشكل تهديدا على المنطقة، رغم تحرير الأراضي العراقية من قبضته، داعيا إلى استمرار جهود التحالف لضمان عدم عودة «داعش» إلى العراق وسوريا.

وشدد تيلرسون في هذا الصدد، على ضرورة تقديم التمويل اللازم للعراق وسوريا لضمان عدم عودة «داعش» إليهما، وأعرب عن تقدير الولايات المتحدة للمساهمات السخية من أعضاء التحالف على مدى السنوات الماضية، لكن يجب التأكد من تقديم الأموال بشكل أكبر لتحقيق الاستقرار.

وأشار إلى استمرار الولايات المتحدة بأن تكون المانح الأكبر في تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة في سوريا، وعملها مع التحالف الدولي والشركاء المحليين من أجل تدعيم المكاسب العسكرية في سورية.

وأعرب عن تفهمه للمخاوف التركية الحليفة في حلف شمال الأطلسي «ناتو»، جراء ما يحدث بسوريا، مؤكدا أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب حليفتها تركيا لحل قضايا الإرهاب.

العازمي: لجنة

جاء ذلك في مداخلة للوزير الدكتور العازمي في جلسة مجلس الأمة أمس، ردا على ما أثاره أحد النواب بشأن وفاة الطالب البلوشي، بعد تعرضه أمس الأول للضرب، من إحدى المعلمات الوافدات في مدرسة عمر بن العاص في منطقة «الروضة».

وأوضح العازمي أن «لجنة التحقيق التي تم تشكيلها اليوم تضم ممثلين عن ثلاثة جهات محايدة، هي وزارة الصحة وإدارة الفتوى والتشريع وغيرها».

وأكد اتخاذ وزارة التربية جميع الإجراءات القانونية بشأن هذه الحادثة، وأنه سيتم تطبيق القانون على من تثبت لجنة التحقيق تسببه في وفاة الطالب.

وشدد على أن سلامة الطلبة من أهم أولويات وزارة التربية، معربا عن خالص العزاء والمواساة لعائلة الفقيد.

وحول ما أثاره أحد النواب بضرورة منع سفر المعلمة الوافدة التي ضربت الطالب البلوشي، حتى تنتهي اللجنة من التحقيق، أكد الوزير: «اتخذنا جميع الإجراءات اللازمة لعدم حدوث أي إخلال في تطبيق القانون».

في سياق متصل أكد مقرر لجنة الشؤون التعليمية النائب د.خليل عبد الله، أن اللجنة ستجري تحقيقا موضوعيا ومجردا في قضية وفاة الطالب عيسى البلوشي، بغض النظر عما إذا كان المعلم مواطنا أو وافدا، كما أن اللجنة ستضع توصيات واقتراحات لضمان سير العملية التعليمية بالشكل الصحيح.

وقال عبد الله إن اللجنة يجب أن تتحقق من الإهمال الذي حصل وأدى لوفاة الطالب من الجانبين الإداري والسياسي، بينما تتولى الجهات المعنية الجانب الجنائي.

أضاف أن هناك شكاوى تقدم من معلمين ومن أولياء الأمور يتم تجاهلها وعدم البحث فيها، أو يتم النظر فيها بشكل غير سليم ما يؤدي لنتائج كارثية كما حصل في هذه الحالة.

وذكر أن المسؤولية السياسية تقع على وزير التربية ووزير التعليم العالي، إذا لم يقم الوزير بمحاسبة كل مسؤول كان يعلم بسلوك هذه المعلمة أو المعلمين الآخرين في أي مكان ولم يحرك ساكنا.

إلى ذلك طالب النائب محمد الدلال بخطوات فعلية لإعادة الثقة بالمدارس، إثر فجيعة وفاة الطالب بالمرحلة الابتدائية عيسى البلوشي.

وقال الدلال إن تلك الفاجعة لا تخص أسرة الطالب فقط بل الأسر كافة، مشيرا إلى وجود وكيل وزارة التربية ومسؤولي محافظة العاصمة صباح أمس بمدرسة الطالب المتوفي، وذكر أنه «دار نقاش بيننا وبين إدارة المدرسة والأخصائيين، وطلب بعض أولياء الأمور من أبنائهم عدم الذهاب إلى المدرسة أمس».

وقال إن هذا الأمر يفتح لنا باب تقييم سلوكيات مهنة التعليم وطريقة التعامل مع الطلبة، مشيرا إلى أنه صدم من كم الشكاوى التي سمعها من أولياء أمور الطلاب في مدرسة عمرو بن العاص.

وطلب الدلال من أولياء الأمور تقديم شكاوى مكتوبة، لافتا إلى تكليف مجلس الأمة اللجنة التعليمية البرلمانية التحقيق في قضية وفاة عيسى البلوشي وغيرها من القضايا.

علي الغانم

العلاقات العربية العربية من منظور المستقبل ومصالحة.

واعتبر الغانم المؤتمر تظاهرة استثمارية يضم ما يناهز 1500 شركة من 50 دولة علموا أهمية مشروعات ودلالات إعمار دولة بحجم ومكانة وإمكانيات ومعاناة العراق.

وأوضح أن الشركات أقبلت بتفاؤل وحماس للمشاركة في هذه الفرصة الاقتصادية والسياسية والإنسانية في آن معا، مستذكرا ما تميزت به التجارب السابقة لدولة الكويت من جدية وكفاءة ونجاح في هذا الميدان.

وقال إن كافة الجهات الوطنية والإقليمية والدولية المتعاونة في تنظيم هذا المؤتمر، تعلم أن اليوم الثاني منه يمثل نبضه الاقتصادي الحقيقي، لاسيما وأنه متعلق بمشاركة القطاع الخاص الدولي في ملكية وتمويل المشاريع التنموية التي يطرحها العراق.

المطوطح: ملاحقة

في حماية العاملين في القطاع الأهلي عموما، وخصوصا العاملين في إحدى الشركات «الكبرى» المتعثرة.

وأوضح أن الهيئة قامت وفي وقت مبكر بإجراءات متدرجة بهدف حماية العمالة ومحاسبة الشركة، دون الإضرار بالمشاريع الحكومية التي تنفذها وتم إيقاف عقودها ومخاطبة الجهات الحكومية بسداد مستحقات العمال من الدفعات المستحقة للشركة المذكورة لدى الجهات الحكومية.

أضاف أن الهيئة قامت بمخاطبة الجهات الحكومية المسجلة لدى لجنة المناقصات المركزية للإحاطة بتقاعس الشركة، وتعثرها وعدم تجديد عقودها أو إبرام عقود جديدة معها.

وأشار المطوطح إلى أن الهيئة خاطبت جميع الجهات الحكومية المتعاقدة مع الشركة نفسها، بضرورة إخطار الهيئة في حال التعاقد مع مقاول بديل ليتسنى للهيئة تحويل العمالة المتضررة عليها.

العبادي: قادرون

بعنوان «النافذة الواحدة: دعم المستثمرين في العراق»، في مؤتمر «استثمر في العراق»، الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة الكويت، ضمن المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، أن الحكومة العراقية عملت على تحقيق إصلاحات اقتصادية وإزالة العقبات عن المستثمرين ورفع العراقيل عنهم.

مصر: اعتقال

وقال سمير عنان، نجل الفريق عنان، إنه سيقاضي جنينة بسبب تصريحاته التي وصفها بأنها «لا أساس لها من الصحة».

كما أصدر ناصر أمين، محامي أسرة عنان، بيانا قاله فيه إنه سيتخذ إجراءات قانونية ضد جنينة، مؤكدا أن تصريحاته غير صحيحة وتؤثر على الموقف القانوني لموكله.

وكان جنينة قد صرح بأن «هناك وثائق ومستندات من أشخاص خارج البلاد تدين قيادات في الجيش والسلطة الحالية سوف تظهر حال قتل عنان».

وقال عنان الابن إن هذه التصريحات تهدف إلى «إشعال البلاد وإثارة الفتن في ظل محاربة القوات المسلحة الإرهاب في سيناء».

وكان الجيش المصري قد أصدر بيانا ردا على تصريحات جنينة قال فيه «في ضوء ما صرح به المدعو هشام جنينة، حول احتفاظ الفريق مستدعي سامي عنان بوثائق وأدلة يدعي احتواءها على ما يدين الدولة وقياداتها، وتهديده بنشرها حال اتخاذ أي إجراءات قانونية قبل المذكور، وهو أمر يجانب ما يشكله من جرائم يستهدف إثارة الشكوك حول الدولة ومؤسساتها، في الوقت الذي تخوض فيه القوات المسلحة معركة الوطن في سيناء لاجتثاث جذور الإرهاب».

وأحالته النيابة العسكرية في مصر للتحقيق لـ«ارتكابه مخالفات وجرائم بإعلان عزمه الترشح في انتخابات الرئاسة المصرية دون استئذان القوات المسلحة».

وأصدرت القيادة العامة للجيش المصري بيانا قالت فيه إن عنان «ارتكب أيضا جرائم التحريض ضد الجيش والتزوير في محررات رسمية».

وفي 27 يناير الماضي تعرض جنينة، أحد معاوني الفريق عنان، المستبعد من الترشح في انتخابات الرئاسة، لمحاولة قتل من جانب أشخاص يحملون أسلحة بيضاء خلال استقلاله سيارته من أمام منزله بإحدى ضواحي العاصمة المصرية القاهرة.

واتهم علي طه، محامي جنينة، الشرطة المصرية بمحاولة قتل موكله من خلال رفض إسعافه وتركه ينزف داخل قسم الشرطة الذي نقل إليه عقب الاعتداء.

لافروف: أمريكا

مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره البلجيكي ديديه ريندرز في موسكو، أمس الثلاثاء، إنه يبدو مما تفعله أميركا أنها تسعى لإقامة شبه دولة شرقي الفرات، كما أنها تسعى للبقاء ربما للأبد في سوريا.